تستعر جذوة الحرب في الأزمة الأوكرانية الروسية بين بلدين متجاورين تربطهما عوامل تاريخية وجغرافية. يستطلع الجزء الأول من هذه القراءة جذور هذا الصراع الذي يوشك على الانفجار مهدداً المنطقة بأسرها

بسط هيمنة موسكو بـ«الواسطة» على دول «الجوار القريب»

جذر الصراع على أوكرانيا [2/1]

علي العبدالله

لم يكن الحشد العسكري الروسي على حدود أوكرانيا، الأول من نوعه؛ فقد سبق لروسيا حشد قواتها على الحدود الأوكرانية خلال العام الماضي، في عملية ضغط لتحقيق مطلب روسي بعدم قبول انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإبعاد قوات الأخير عن الحدود الروسية الغربية. وقد وقفت خلف التحرك الروسي اعتبارات جيوسياسية، حماية الأمن القومي الروسي، وجيواستراتيجية، كسر الهيمنة الغربية عبر تغيير النظام الدولي.

موقع أوكرانيا وأهميتها لروسيا

ظهرت أوكرانيا دولة مستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 وقد كانت، بسبب موقعها وعدد سكانها (46 مليون نسمة)، تحتل موقعاً هاماً في حلف وارسو، بما في ذلك المشاركة في تقسيم عمل في مجال الصواريخ النووية، ونشر شبكة صواريخ بالستية تحمل رؤوساً نووية على أراضيها، ناهيك عن علاقات تاريخية عميقة مع روسيا: ولادة الأمة الروسية والكنيسة الأرثوذوكسية التي غدت الكنيسة القومية الروسية بعد اعتناق الأخيرة المسيحية، في أوكرانيا، فقرب ميناء سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم، تقول الأسطورة الروسية، تم تعميد الأمير فلاديمير في عام 988، في أولى خطوات دخول المسيحية لهذه البلاد. وقد مثّل استيلاء الروس على جزيرة القرم عام 1773 تطوراً كبيراً في مصائر روسيا، التي أصبح لها للمرة الأولى ميناء في المياه الدافئة وأسطولا قرب المتوسط.

تغيرت معادلة القوة بين روسيا وأوكرانيا بفعل التحول والتغير الذي طرأ على روسيا وتوسعها على حساب شعوب الجوار، ولكن العلاقة بينهما ظلت متينة، فقد غدا لروسيا نفوذ كبير فيها، سواء على مستوى الأشخاص النافذين أو على مستوى المؤسسات. ولكن قاعدتها الأكثر وثوقاً وقوة تمثلت في الأقلية الروسية التي تصل نسبتها إلى 17,3% من السكان، وتتمركز في شبه جزيرة القرم والأقاليم الشرقية المحاذية لروسيا، ففي هذه الأخيرة، على وجه الخصوص، لا تتحدّث أغلبية السكان اللغة الروسية وحسب، بل تمتد صلات السكان التجارية، الصناعية، العائلية بروسيا عبر الحدود، إلى عقود طويلة، وربما إلى قرون.

كانت روسيا وما زالت حريصة على تعزيز هذا النفوذ، وبناء علاقة سياسية مستقرّة ودائمة مع أوكرانيا، سواء على مستوى العلاقات الثنائية، أو ضمن إطار الاتحاد الأوراسي الذي تصور الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن أوكرانيا ستكون حجر زاويته. بدون أوكرانيا، في الحقيقة، يفقد الاتحاد الأوراسي معناه كلية، بسبب الأهمية الجيوستراتيجية الكبرى لأوكرانيا، باعتبارها الممر السهلي لروسيا باتجاه أوروبا الغربية، وقد قال زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأميركي في إدارة الرئيس جيمي كارتر 1977- 1981، «من دون أوكرانيا لن تكون روسيا دولة عظمى»، فأوكرانيا، بالنسبة للرئيس الروسي، تقع في نطاق دبلوماسية «الجوار القريب» التي اعتمدتها روسيا منذ عهد القياصرة. وقد اتخذت، الدبلوماسية، بعد الحرب العالمية الثانية، شكلين ظاهرين؛ إما بسط هيمنة موسكو بـ«الواسطة» على دول «الجوار القريب»، كما كان الحال مع أوكرانيا؛ وكما هو حالياً مع طاجيكستان وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في منطقة القوقاز، أو تحييدها قسراً ومنع انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما هو الحال مع فنلندا وبيلاروسيا.

الاقتصاد والصناعة

وعلى الصعيد الاقتصادي – الصناعي، ثمّة خسائر لا تعوّض أيضاً، إذ تميز النموذج السوفييتي بإقامة مجمّعات صناعية ضخمة موزّعة في فضائه، وبعد انهيار الدولة السوفييتية تلاشت غالبية هذه المجمعات العملاقة، إذ لم يعد ممكناً استمرار مجمع صاروخي في العمل مثلاً عندما تنتج أجزاء منه في ضواحي موسكو وأجزاء أخرى في كازاخستان أو في أوكرانيا أو بيلاروسيا. أما المجمّعات الأخرى التي ورثتها أوكرانيا، وما زالت تشكل قاعدة صناعية كبرى، فظلت مرتبطةً بصناعات مختلفة في بلدان أخرى، في مقدمتها روسيا. مثلاً تقدم مصانع أوكرانية تقنيات لازمة لصناعة المحطّات الكهروذرية الروسية، ولمجمعات الصواريخ وغيرها من الصناعات الحيوية لاقتصاد البلدين. ما يعني أن تداعيات انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي ستكون كبيرة وخطيرة. في الوقت ذاته، السوق الأوكرانية من أضخم الأسواق بالنسبة إلى الصناعات الروسية التي لن تكون في الغالب قادرةً على منافسة الصناعات الأوروبية، إذا سارت الأمور وفق السيناريو السيئ للروس، ما يعني خسائر كبيرة لقطاعات مهمة وحيوية، سيكون عليها البحث عن أسواق جديدة لتعويض خسائرها الفادحة.

وما زاد في تعقيد الحالة حجم التداخل الاقتصادي الروسي الأوكراني الأوروبي، فالتجارة الأوكرانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بروسيا وأوروبا على حد سواء، فنحو 60% من حجم التجارة الأوكرانية يجري مع بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، كما أن أغلب منتجاتها الصناعية تأتي من المناطق الشرقية للبلاد ذات الكثافة الصناعية الكبيرة، هذا بالإضافة إلى الروابط الشخصية التي تجمع مواطنين أوكرانيين كثيرين في الأقاليم الشرقية بروسيا المجاورة، فيما تظل أوروبا بالنسبة لهؤلاء بعيدة جداً. أوروبا ما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على الغاز والنفط الروسيين، فالاتحاد الأوروبي من الشركاء الاقتصاديين والتجاريين الكبار لروسيا، حيث تبلغ حصته في التجارة الخارجية الروسية نحو 50%. وتمثل موارد الطاقة أساس هذه العلاقات عموماً، فنحو 36% من الغاز، و31% من النفط، و30% من الفحم من واردات دول الاتحاد الأوروبي مصدرها روسيا. وهذا يمثل 80% من إجمالي صادراتها من النفط، و70% من إجمالي صادراتها من الغاز، و50% من إجمالي صادراتها من الفحم، بينما تؤلف حصة الآلات والمعدات الروسية (السلع الاستثمارية) أقل من 1%. فروسيا تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة والصين في التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي بحصة تعادل 7% من صادراته و11% من وارداته. وبهذا الشكل، يوفر التعاون مع الاتحاد الأوروبي إيرادات مهمة للغاية لخزينة الدولة الروسية.

خلفية الصراع الغربي الروسي

مع نهاية الحرب الباردة (قمة مالطا بين الرئيسين بوش الأب وغورباتشوف 1989) وانهيار الاتحاد السوفييتي (1991) شهد العالم توجّهاً سياسياً دعا إلى تصفية بؤر التوتر والحروب وإقرار السلم العالمي، فقد سادت، لفترة وجيزة، أدبيات البيروسترويكا التي بشّر بها آخر رئيس سوفييتي، ميخائيل غورباتشوف، والتي تدعو إلى إقامة نظام دولي يعتمد «توازن المصالح» قاعدةً له، وتعطي الأولوية للتعاون الدولي، ما يعني تراجع العامل العسكري وإعطاء الصدارة في العلاقات الدولية للعاملين، السياسي والاقتصادي. قاد هذا المناخ إلى بروز دعوات أوروبية إلى حل حلف الناتو بعد أن غدا، بفعل نهاية الحرب الباردة وحل حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفييتي، بلا معنى أو هدف، وإلى قبول دعوة غورباتشوف إلى إقامة أوروبا واحدة من الأورال إلى الأطلسي، وإلى حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وتقديم يد المساعدة للدول الفقيرة لإخراجها من حالة الانهيار الاقتصادي والصراعات العرقية والسياسية.

رفضت الولايات المتحدة هذا التوجه وقاومته بقوة، فالمحافظة على «توازن القوى» قاعدةً للعلاقات الدولية، وعلى حلف الناتو وتوسيعه وتعديل استراتيجيته وساحة عمله، مصلحة أميركية. لذا تبنّت سياسات مراوغة، ودفعت باتجاه تأزيم النزاعات، ودفع أطرافها إلى اعتماد الخيار العسكري، ولعل ما حدث في يوغسلافيا آنذاك خير مثال على هذا السلوك، حيث كشفت الهيرالد تريبيون (15-1992/5/16) ما قاله جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركية، عام 1990 للرئيس اليوغسلافي ميلوسيفيتش: «إن واشنطن مع يوغسلافيا موحدة أرضاً وشعباً»، وهذا شجع الأخير على الاندفاع في حرب مجنونة دمرت بلاده وشعبه وقادته إلى محكمة جرائم الحرب (يذكّرنا هذا بلقاء السفيرة الأميركية، أبريل غلاسبي، مع الرئيس العراقي، صدّام حسين، قبل اجتياح الكويت، وإعلان ريتشارد أرميتاج، مساعد وزير الخارجية الأميركية، في دمشق عام 2004 أن قضية التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود قضية تحل بالتفاهم بين سورية ولبنان).

وقد عملت الولايات المتحدة في القمة الخمسينية للحلف في واشنطن عام 1999 على إلزام الحلفاء بتنفيذ مقرّراته، والتي تبنّت تحويل الحلف إلى مرجعية لقرار الحرب والسلم في العالم. انطلقت الولايات المتحدة من تصوّر مبني على ضرورة الوجود العسكري المباشر في عدد من الأقاليم حول العالم، سيما الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومحيط البحر الأسود، بهدف السيطرة على التفاعلات الإقليمية السياسية والاقتصادية، والتحكم بالخريطة الجيوستراتيجية في هذه الأقاليم، ما جعل هدف توسيع حلف الناتو يحتل موقعاً مركزياً في هذه الخطة.

(كاتب سوري)

أوكرانيون يرفعون الأعلام خلال مسيرة الوحدة على الحدود الأوكرانية الروسية في لفيف 19/ 2/ 2022 (Getty)

امرأة تنظر إلى هاتفها المحمول في نقطة التفتيش الحدودية الروسية في اغيلو-اوسينكا 19/ 2/ 2022 (فرانس برس)

يتصور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن أوكرانيا ستكون حجر الزاوية ضمن إطار الاتحاد الأوراسي

بلد واحد

لا يمكن حصر العلاقات الروسية – الأوكرانية بالعامل الاقتصادي، والمكاسب والخسائر المتوقعة تبعاً لطبيعة التقارب أو التباعد بين البلدين، لأن الترابط العضوي الذي ترسّخ على مدى قرون يضع أوكرانيا في رأس قائمة أولويات روسيا، فقد ظلت العلاقات أشبه بعلاقات بلد واحد تفصل أطرافَه حدود وحواجز وقوانين محلية، فقرابة نصف سكان الأقاليم الشرقية يتكلمون اللغة الروسية، ويتطلعون إلى تعزيز التقارب مع موسكو، وهذا لعب دوراً في تحويل أوكرانيا إلى ساحة نفوذ أساسية للروس، ونافذة حيوية على أوروبا لا يمكن فصلها من دون إلحاق أضرار كارثية بروسيا نفسها، لأن التحاق أوكرانيا بالاتحاد الأوروبي سيعني التزامها بمواثيق مشتركة، منها اتخاذ سياسات دولية وإقليمية تعارض مصالح موسكو، كما يرجّح كثيرون أن الخطوة التالية ستكون الانضمام إلى حلف الناتو.

ترابط عضوي

تصل من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى روسيا منتجات البتروكيماويات 18% والمواد الغذائية 10% والسلع الاستثمارية والتكنولوجية من معدّات وآلات نحو 45%. وفي ما يتعلق بالتعاون الاستثماري، فإن 70% من الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الروسي تعود إلى دول الاتحاد الأوروبي. وهذا يعكس الترابط العضوي بين الاقتصاد الروسي واقتصاد هذه الدول. وقد ظهر عمق التأثير المتبادل بين الاقتصادين، الروسي والأوروبي، في ضوء الإجراءات العقابية الأولى التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد شخصيات روسية وأوكرانية موالية لروسيا، حيث اهتز الاقتصاد الروسي بقوة، فقد تراجعت السوق المالية الروسية «مايسكس»، وفقدت 66 مليار دولار من أصولها بعد اندلاع الأزمة عام 2014، كما فقد الروبل 11% من قيمته، ما اضطرّ البنك المركزي الروسي للتدخّل وضخّ 16 مليار دولار لاستقرار العملة.